الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.31

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
12 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون ..... (أيسلندا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان ، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18861 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)* (A/72/40 و A/C.3/72/9)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523 و A/72/540)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/322/Corr.1 و A/72/382 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/72/556 و A/72/580-S/2017/798 و A/72/581-S/2017/799 و A/72/582-S/2017/800 و A/72/583-S/2017/816 و A/72/584-S/2017/817 و A/72/585-S/2017/818 و A/72/586-S/2017/819 و A/72/587-S/2017/852 و A/72/588-S/2017/873 و A/C.3/72/11 و A/C.3/72/14)

١ - **السيدة لي** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قدمت تقريرها (A/72/382) وقالت إنه قد وقعت أحداث كثيرة منذ وضع التقرير في صيغته النهائية في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٧. فوسط الادعاءات بحدوث انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان برزت إلى ساحة الضوء بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها. فقد فرَّ مئات الآلاف من مسلمي الروهينغيا من ولاية راخين الشمالية إلى بنغلاديش، وأُحرق مئات من قراهم منذ الهجمات المزعومة من جانب مقاتلي الروهينغيا في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ومع ذلك، فقد هوّن مسؤولون رفيعو المستوى من حكومة ميانمار من أهمية الحالة وقالوا إن عدد الذين فرُّوا مبالغ فيه وإنهم لا بد أنهم قد رحلوا لأنهم شعروا بأنهم سيكونون أكثر أمنا في بنغلاديش. بل خمن أحد الوزراء أن هذه المئات من الآلاف من الناس إنما فرَّت كحيلة حتى يبدو الأمر وكأنه تطهير عرقي.

٢ - وفيما يتعلق بمضمون تقريرها، قالت المقررة الخاصة إن الإصلاح الدستوري والتشريعي يجب أن يمضي قدما بغية إتاحة المجال للإعمال السليم للقانون الدولي والانتقال الكامل إلى الديمقراطية. وينبغي أن ينظر المسؤولون وواضعو القوانين في إلغاء أو تعديل القوانين التي تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الحيز الديمقراطي قد اتسع في البلد، فإن حماية السمعة في التشريعات الوطنية تتجاوز، فيما يبدو، ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي، مما ينجم عنه فعليا تجريم التعبير الشرعي.

٣ - ومضت قائلة إن المجتمعات المحلية التي تتأثر سلبا بالأعمال التحضيرية للمناطق الاقتصادية الخاصة بحاجة إلى أن تحصل على المعلومات بانتظام، وأن يتم التشاور معها بصدق، وأن تتاح لها الفرصة لاقتراح خيارات بديلة. ولا يزال وجود أكثر من ٠٠٠ ٩ قضية قيد النظر بشأن مصادرة الأراضي والتعويض عن الأراضي مصدر قلق بالغ، مما يصيب المجتمعات المحلية بالإحباط.

٤ - واستطردت قائلة إنه ليس من الواضح حاليا ما إذا كانت عملية السلام قد أحرزت تقدما في السنتين اللتين مضتا منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء تصعيد النزاع في ولايتي كاشين وشان، وتزايد عدد التقارير عن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وانحسار سُبل وصول هيئات المساعدة الإنسانية، فضلا عن التقارير المتعلقة بحدوث صدامات عنيفة بين جماعة تاتمادو والجماعات المسلحة العرقية، بما في ذلك ضد جماعة هي طرف في اتفاق وقف إطلاق النار.

٥ - واسترسلت قائلة إن هناك، فيما يبدو، عددا متزايدا من حالات قتل المدنيين أو جرحهم باستخدام قذائف الهاون أو المدفعية. ويثير تواتر الحوادث القلق من أن أطراف النزاع، بما في ذلك جماعة تاتمادو، إما لا يفرقون بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، أو أنهم لا يتخذون بشكل منهجي إجراءات تحوطية لحماية السكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الناس يُشردون بسبب النزاع، ولا تزال الأعداد الكبيرة من السكان المشردين منذ فترة طويلة في ولاية كاشين، وولاية شان الشمالية وولاية كاين على ما هي عليه

دون تغيير. وشجعت الجهودَ المبذولة لمعالجة العوامل التي تحول دون عمليات العودة، بما في ذلك الوجود المستمر للعسكريين في مناطق المشردين الأصلية، والشواغل المتعلقة بحقوق السكن والأرض والممتلكات، والصعوبات القائمة في الحصول على الوثائق المدنية ووثائق الهوية.

٦ - وتابعت قائلة إن التقارير تفيد باستخدام خطاب الكراهية ضد السكان الروهينغيا ب على نطاق واسع وإن هذا الخطاب يرقى إلى التحريض على العداء بل وعلى العنف. ومع ذلك، ليس هناك، فيما يبدو، أي إحساس بحالة السكان الروهينغيا أو تعاطف معهم في ميانمار. فقد بُثّ في أذهان شعب ميانمار أن الروهينغيا ليسوا من شعوب البلد الأصلية، ومن ثم ليس لهم حقوق يطالبون بها.

٧ - واستطردت قائلة إنها تتلقى أيضا تقارير من جميع أنحاء البلد عن ارتكاب حوادث ضد المسلمين والمسيحيين، بما في ذلك اللافتات التي تنم عن عدم التسامح الديني والإغلاق القسري للمساجد، الذي نادرا ما يكون مسبوقا بأي تحذير، وهو مستمر منذ أجيال. واعتُبر ممارسو الشعائر الدينية المسيحيون محتجين غير شرعيين، ويتم تهديد المعتنقين للمسيحية وإخضاعهم للعنف الذي تجيزه الدولة. ويعاقب سكان ولاية راخين المحليون لتعاملهم واتجارهم مع المسلمين، بما في ذلك عن طريق الإذلال العام والوصم الجماهيريين وادعاءات الخيانة.

٨ - ومضت قائلة إنه في أعقاب الخروج الجماعي لأفراد الروهينغيا وغيرهم من راخين الشمالية، جرى كثير من التحليل والنقاش بشأن المسؤول على وجه التحديد عن العنف الذي أدى إلى فرار هؤلاء بهذه السرعة. فقد سُلط الضوء مراراً على أن الدستور يقضي بأن يظل الجيش مسيطرا إلى حد بعيد على مسائل الأمن القومي وقانون ونظام الولايات، مع رقابة محدودة من جانب ما يسمى الجزء المدني من الحكومة. ومع ذلك، يمكن للحكومة المدنية أن تستخدم رسائل عامة تعرب فيها عن احتوائها لجميع سكان ميانمار، بما في ذلك مجموعاتها العرقية وديناناتها. وشجعت المتكلمةُ الحكومةَ على استخدام مظاهر التحالف والتضامن فيما بين الأديان لمكافحة التحيُّز والتعصُّب، واستخدام الأغلبية في البرلمان من أجل إلغاء القوانين التمييزية بغية إظهار أن جميع المجموعات في ميانمار متساوية في الحقوق.

٩ - وواصلت قائلة إنها زارت في السابق قرى في ولاية راخين الشمالية حيث ناشدها السكان أن تتاح لهم فرصة العيش في سلام، والعمل، وحرية التنقل لزيارة الأصدقاء والأسر، وزيارة الأطباء والحصول على الدواء، ومساعدة أطفالهم في الحصول على التعليم، بل وإطعامهم ببساطة وجبة لائقة بصفة منتظمة وأعربوا عن رغبتهم بذلك. ومما لا شك فيه أن بعض هؤلاء الناس هم الآن من بين الذين فرُّوا خلال حرق القرى وتدميرها. وقد كانت الأحداث التي وقعت خلال الأسابيع القليلة الماضية أحداثا مدمرة.

١٠ - ووجهت نداءً قويا من أجل إجراء محاسبة صادقة ومحايدة لما حدث وللأطراف المسؤولة عن هذه الأعمال. وسيكون السماح للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار بمباشرة مهمتها بداية طيبة في هذا الصدد.

١١ - وأردفت قائلة إن شاغلها الرئيسي هو الحالة الراهنة لطائفة الروهينغيا وما ينتظر أن يحدث لها. وكان من شأن التنفيذ الحقيقي للمجموعة الشاملة من التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين في تقريريها المؤقت والنهائي أن يُحدث الكثير للتصدي ليس فقط للأسباب الجذرية لدورات العنف في ولاية راخين، ولكن أيضا لحالة انعدام الجنسية والاضطهاد التي طال أمدها للسكان الروهينغيا. ويساورها القلق أيضا بشأن النسبة الضئيلة من هؤلاء السكان التي سيُسمح لها بالعودة إلى ميانمار، وبشأن المدة التي قد تستغرقها الحكومة لكفالة تهيئة الظروف لعودة هؤلاء السكان بسلام وبكرامة، وبشأن قدرتهم على إعادة بناء حياتهم المحطمة. وقد أُبلغت بأن حكومة ميانمار تصر على استبعاد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة من المناقشات الثنائية المتعلقة بعملية الإعادة إلى الوطن. وهذا الإصرار غير معقول وغير مقبول.

١٢ - واسترسلت قائلة إن سكان الروهينغيا المقيمين في بازار كوكس حيل بينهم وبين الحصول على إمدادات الأغذية، ويتضورون جوعا، وتُطلق عليهم النيران أثناء فرارهم، ويسيرون على الأقدام لمدة أسابيع حتى يصلوا إلى الأمان، ويفقدون أفراد أسرهم وهم يلتمسون اللجوء، ويعيشون الآن تحت أغطية بلاستيكية. ولا ينبغي أن يُفرض عليهم استيفاء شروط قاسية إذا ما رغبوا في العودة إلى ميانمار. وينبغي أن يكون التحقق من المواطنة عملية مختلفة بالنسبة لهم، وأن تتم طوعا وبالتشاور حال عودتهم إلى وطنهم، وألا تكون جزءا من عملية الإعادة إلى الوطن. فإذا ما عادوا يجب السماح لهم بالعودة إلى أماكنهم الأصلية دون أن يُضطروا للعيش في مخيمات مؤقتة. فهذه المخيمات قد لا تصبح مؤقتة، كما أدرك الذين شُردوا في عام ٢٠١٢.

١٣ - والأهم من كل شيء، أن تتخذ حكومة ميانمار الخطوات اللازمة كيما يعرف السكان الروهينغيا أنهم مرحب بعودتهم، وأنه

ستتخذ الخطوات اللازمة لكفالة أمنهم وحمايتهم. وينبغي ضمان رفاههم ورعايتهم، فضلا عن رفاه ورعاية الطوائف الأخرى في ولاية راخين، بمن فيهم الراخين والكامان، والمرو، والهندوس، والدايغنيت على قدم المساواة قبل بذل أي جهود للتوفيق بينها والنهوض بالتنمية الاقتصادية للمنطقة.

١٤ - واستطردت قائلة إنه بالنظر للحالة الحرجة للسكان الروهينغيا واستبعاد حلها في المستقبل القريب، فهي تطلب من الجمعية العامة أن تظل الحالة قيد نظرها لا في ولاية راخين وحدها بل في كل ميانمار. فقد كان للازدواجية في هيكل حكومة ميانمار، التي تكلم عنها كوفي عنان رئيس اللجنة الاستشارية، أثر في ولاية راخين وسائر البلد.

١٥ - واختتمت كلمتها قائلة إنها توصي بأن يُدرج مجلس الأمن مسألة ميانمار كبند من بنود جدول أعماله، وتأمل في أن يتخذ المجلس قرارا قويا يعترف فيه على النحو الواجب بأن الأزمة الجارية في ولاية راخين هي محصلة عقود وتتسع رقعتها إلى ما وراء حدود ميانمار وهي مستمرة في الحدوث. إذ أن هذه المسألة لم تعد، منذ وقت طويل جدا، مجرد شأن داخلي.

١٦ - **السيد بيريز آيستاران** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فقال إن رؤساء دول وحكومات الحركة أكدوا، في اجتماع القمة السابع عشر لحركتهم على أن مجلس حقوق الإنسان هو جهاز الأمم المتحدة المسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على أساس التعاون والحوار البنَّاء. وأكدوا من جديد أيضا أن اتخاذ قرارات بصورة انتقائية بشأن بلدان محددة في اللجنة الثالثة هو وسيلة لاستغلال مسألة حقوق الإنسان لأغراض سياسية، مما يتنافى مع مبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية.

١٧ - وأردف قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية للنظر في قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في جميع البلدان دون تمييز، ويتم الاضطلاع به بمشاركة كاملة من جانب البلد المعني وبإيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات. وهذا الاستعراض، بوصفه آلية تعاونية تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وحوار تفاعلي، يجب إجراؤه بصورة محايدة وشفافة وغير انتقائية وبناءة وغير تصادمية وغير مسيّسة.

١٨ - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن وفد بلده، شأنه شأن كثير من الوفود الأخرى، يعترض بشكل ثابت على الولايات المعنية ببلدان بعينها، مما يتعارض مع مبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وعدم التسييس في تناول قضايا حقوق الإنسان. ورغم ذلك فقد تعاونت حكومة بلده مع المقررين الخاصين المتعاقبين، وفقا لسياسة البلد القائمة على إيلاء الأولوية للتعاون مع الأمم المتحدة.

١٩ - واستطرد قائلا إن ميانمار قد نأت بنفسها عن اعتماد القرار A/HRC/RES/34/22 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار. بيد أنها وافقت على قبول الاقتراح المتعلق بالزيارة السادسة للمقررة الخاصة تسهيلا للاضطلاع بالولاية الموكلة إليها من مجلس حقوق الإنسان.

٢٠ - واسترسل قائلا إن الحكومة أبلغت المقررة الخاصة، في آخر زيارة لها وبعبارات واضحة، الخطوات الواسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة لتعزيز السلام والتنمية، فضلا عن التحديات التي تواجهها والتي تلتزم بالتغلب عليها. والهدف هو إيجاد بلد يسوده السلام والديمقراطية والرخاء لجميع سكان ميانمار. إذ أن بناء سلام دائم يشمل جميع البلد يمثل أولوية للحكومة، وهي ملتزمة بإقامة اتحاد فيدرالي على أساس مبادئ الحرية، والمساواة، والعدالة للجميع.

٢١ - وأردف قائلا إن حكومة بلده نظرت بإمعان في التوصيات المقدمة من المقررة الخاصة في تقريرها، وستقوم بتنفيذها بحسب ما تسمح به الحالة. وكان من الأفضل أن يعكس التقرير الصعوبات الكامنة في حل مشاكل تمثل تركة دامت طيلة عقود من النزاعات الداخلية والعزلة والتخلف. ولذلك تشعر الحكومة بإحباط إزاء بعض التوصيات التي يمكن بطريق مباشر أو غير مباشر أن تعوق الجهود المبذولة في مجال الانتقال الديمقراطي.

٢٢ - وتابع قائلا إنه على الرغم من القيود المختلفة، فقد أحرزت ميانمار تقدما كبيرا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها خلال السنوات القليلة الماضية، وستواصل هذه الجهود. ففي الفترة القصيرة التي انقضت منذ تولت الحكومة الجديدة مقاليد الأمور وضعت عدة أهداف طموحة وبدأت في إصلاح المؤسسات العامة وتعزيز سيادة القانون وأحرزت تقدما ملموسا. والبلد الآن مختلف كثيرا عن الوقت الذي عُين فيه أول خبير مستقل معني بحقوق الإنسان في ميانمار منذ ٢٧ عاما. ومن المكاسب الهامة التي تحققت عقد الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧. وهناك دورة ثالثة في المرحلة التحضيرية.

والتغير الديمقراطي لا يحدث بين عشية وضحاها، فما زال أمام ميانمار شوط طويل عليها أن تقطعه.

٢٣ - وانتقل إلى الحديث عن الوضع الراهن، فقال إن الأعمال الإرهابية المدبرة سلفا التي ارتكبت ضد مخافر الشرطة في ولاية راخين الشمالية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ على يد من يسمون جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، فجرت معاناة بشرية ومشاكل إنسانية هائلة. وإن حكومة بلده تدين بقوة هذه الأعمال ولا يمكن أن تتهاون مع الإرهاب أيا كان شكله أو مظهره. وتدين أيضا جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف غير المشروعة. وسيقدم إلى العدالة كل من يخرج على القانون ويتوافر دليل ملموس على ذلك. وإن الحكومة ملتزمة بإيجاد حل مستدام يفضي إلى تحقيق السلام، والاستقرار، والتنمية لجميع الطوائف في ولاية راخين.

٢٤ - ومضى قائلا إن اللجنة المركزية لتنفيذ السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين، التي شكَّلتها مستشارة الدولة، واللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، التي يرأسها كوفي عنان، لدليل على التزام الحكومة الثابت بتسوية الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت لجنة على المستوى الوزاري لكفالة تنفيذ توصيات اللجنة على وجه السرعة وإلى أبعد مدى ممكن بالنظر إلى الحالة على الأرض.

٢٥ - وأردف قائلا إنه مراعاة لشواغل المجتمع الدولي بشأن الحالة الإنسانية الراهنة على الحدود، حددت الحكومة ثلاث مهام رئيسية للاضطلاع بها على الفور، وهي: الإعادة إلى الوطن وتقديم المساعدات الإنسانية للعائدين؛ وإعادة توطين وتأهيل جميع الطوائف المشرَّدة؛ وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل مستدام في ولاية راخين. وتحقيقاً لهذه المهام، أُطلقت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، وأُنشئت بعد ذلك بيومين لجنة تلك المؤسسة. وتعمل اللجنة بصورة فعالة على تقديم المساعدة الإنسانية بصورة فعَّالة وتنسيق جهود إعادة التوطين والتأهيل والاضطلاع بأعمال التنمية مما يُفضي إلى سلام دائم. وقد قدمت أوساط الأعمال التجارية مؤخراً مساهمة قدرها ١٢ مليون دولار للجهود المبذولة لتحقيق أهداف اللجنة.

٢٦ - وفضلا عن ذلك تعمل سلطات ميانمار وبنغلاديش معا من أجل العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين. ويوجد في ميانمار حاليا الوفد الذي يرأسه وزير داخلية بنغلاديش لإجراء مناقشات بشأن مسألة الإعادة إلى الوطن والتعاون الأمني على الحدود بين البلدين، ووُقعت خلال الزيارة مذكرتا تفاهم بشأن إنشاء مكتب اتصال حدودي، وبشأن التعاون والحوار الأمنيين.

٢٧ - وتابع قائلا إن مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يعمل مع حكومة ميانمار على إيصال المساعدة الإنسانية لجميع المشردين. وتتعاون ميانمار مع حركة الصليب الأحمر والبلدان المانحة من أجل تقديم المساعدات على وجه السرعة ووفقا للمبادئ الإنسانية.

٢٨ - واسترسل قائلا إن التعاون مع الأمم المتحدة جزء رئيسي من سياسة ميانمار الخارجية، وقد زار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية البلد مؤخراً، والتقى قيادته وشهد مباشرة الحالة على الأرض في ولاية راخين. وشعب ميانمار يفهم الحالة في بلده بصورة أكمل من أي شخص آخر، وهو يرغب في تحقيق السلام والتنمية. وعلى الرغم من أن ميانمار ديمقراطية ناشئة وتواجه تحديات مخيفة، فالحكومة عازمة على بذل كل جهد للتغلب عليها. وإن تفهم المجتمع الدولي ودعمه أمر بالغ الأهمية لاستدامة الانتقال الديمقراطي. وميانمار ستنفذ جميع التزاماتها، بما في ذلك المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق شعبها بصدق ودون تقصير.

٢٩ - **السيد المنزلاوي** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده يساوره قلق عميق من أن المسلمين الروهينغيا في ولاية راخين لا يزالون يعانون من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم على يد سلطات ميانمار والجماعات الإرهابية المتطرفة، التي أطلقت حملة تطهير عرقي وحشية قتلت مئات الروهينغيا واضطرت أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ منهم إلى الفرار من ديارهم. وأضاف المتكلم قائلا إن المملكة العربية السعودية ترحب بجميع توصيات المقررة الخاصة بشأن ولاية راخين، وتدعو إلى إجراء تحقيق كامل في جميع انتهاكات حقوق الروهينغيا في أقرب وقت ممكن بهدف تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. ويتحتم إيجاد حل طويل الأجل للأزمة الحالية ينهي معاناة مسلمي الروهينغيا ويتيح لهم ممارسة حقوقهم، بما في ذلك حقهم في الجنسية. وعلى المجتمع الدولي والدول الأعضاء منع ارتكاب أي جرائم أخرى ضد الروهينغيا وإلزام حكومة ميانمار بالامتثال التام لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة.

٣٠ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن تقرير المقررة الخاصة هو تذكرة محزنة بعلامات الإنذار المبكر على الفظائع التي شهدها العالم في ولاية راخين الشمالية منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. ولم يلتفت المجتمع الدولي إلى علامات الإنذار هذه ، مما نجم عنه ما وصفته

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأنه مثال نموذجي للتطهير العرقي. وقد انخرطت قوات الأمن وجماعات الأمن الأهلية في ميانمار في أعمال عنف وقتل وحرق واغتصاب، وتتطلب الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان استجابة قوية من المجتمع الدولي. ولا يجري تسييس لمسألة الروهينغيا؛ فهي مسألة تأكيد من جديد على مصداقية المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٣١ - واسترسل قائلا إن على الجمعية العامة أن تعتمد مشروع القرار A/C.3/72/L.48 كيما توجه رسالة قوية لوقف هذه الانتهاكات. ولا يمكن للجمعية العامة أن تنكر مسؤوليتها حيال الأقلية الأشد اضطهادا في العالم، وينبغي أن تتيح للأمين العام الاستعانة بخدمات مبعوث خاص للتعبير عن حالة شعب الروهينغيا إلى أن يسمح لهم بالعودة طوعا إلى وطنهم بأمان وكرامة.

٣٢ - **السيد كاستييو سانتانا** (كوبا): قال إن الاستعراض الدوري الشامل هو أفضل إطار لبحث حالة حقوق الإنسان في كل بلد على قدم المساواة مع غيره. وكوبا تعارض الاجراءات الخاصة المتخذة بشأن بلدان بعينها، حيث أنها تشجع على اتباع نهج تصادمي. وأضاف المتكلم قائلا إن وفد بلده سيتناول قضايا حقوق الإنسان من خلال التعاون والحوار المحترم والتقيد بمبادئ المساواة وعدم الانتقائية والحياد.

٣٣ - **السيد فينافيسر** (ليختنشتاين): قال إن وفد بلده يشعر بالجزع إزاء البيانات التي أدلى بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ويرحب بمبادرة الأمين العام بشأن إحالة المسألة إلى مجلس الأمن للنظر فيها. وأضاف إن وفد بلده يود أن يعرف الرسالة الأنجع والأكثر تبشيرا بالنجاح التي تستطيع اللجنة الثالثة توجيهها.

٣٤ - **السيدة ليندیمان** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يعترف بتعاون حكومة ميانمار مع المقررة الخاصة، ولكنه يأسف لرفضها طلبات زيارة أماكن معينة، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع. وسويسرا تشجع حكومة ميانمار على تعزيز تعاونها مع المقررة الخاصة وسائر آليات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتعاون مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. ودعت حكومة ميانمار إلى ضمان وصول البعثة إلى كامل مناطق البلد.

٣٥ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها يساورها بالغ القلق بسبب الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي ترتكبها جميع الأطراف، فضلا عن الحالة الأمنية والإنسانية في ولاية راخين، وإن الحالة في ولايتي كاشين وشان لا تزال مقلقة للغاية. ودعت حكومة ميانمار إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها فيما يتعلق بالقانون الدولي ومنع حدوث أي انتهاكات وتعديات لحقوق الإنسان. وأضافت المتكلمة قائلة إن وفد بلدها، شأنه شأن المقررة الخاصة، يدعو الحكومة إلى إجراء تحقيقات عاجلة ومستقلة ومحايدة في جميع الادعاءات. وينبغي أيضا إتاحة سُبل وصول المساعدة الإنسانية السريعة وبدون عوائق، وينبغي حماية جميع الطوائف على قدم المساواة وبدون تمييز.

٣٦ - **السيد هاهن تشونغهي** (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده، بينما يعترف بتعقُّد المسألة في ولاية راخين، ما زال يساوره القلق بسبب الأزمة الإنسانية الراهنة. وينبغي تلبية الاحتياجات العاجلة للذين يعانون، وبخاصة النساء والأطفال، بأسرع ما يمكن. وإن إنشاء حكومة ميانمار مؤخرا للجنة مؤسسة الاتحاد أمر جدير بالترحيب. وأضاف إن وفد بلده يحيط علما أيضا بإيلاء مستشارة الدولة الأولوية لقضايا عودة اللاجئين إلى الوطن وتقديم المساعدة الإنسانية بصورة فعَّالة؛ ومن المهم الآن اتخاذ إجراء. وينبغي لحكومة ميانمار أن تعزز تعاونها مع المجتمع الدولي. وستواصل حكومة بلده العمل على نحو وثيق مع جميع الأطراف، وقد تبرعت بمبلغ ٢ مليون دولار للمساعدات الإنسانية للاجئين في عام ٢٠١٧.

٣٧ - **السيدة كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يشعر بالسخط إزاء تقارير العنف المرتكب ضد الروهينغيا على يد قوات الأمن وجماعات الأمن الأهلية البورمية. وهناك تقارير موثوق بها تفيد بأن تدمير القرى في ولاية راخين كان جيد التنظيم والتنسيق والمنهجية وكان القصد منه طرد الروهينغيا من ديارهم والحيلولة دون عودتهم. ووردت تقارير تفيد بأن الطوائف المتبقية يجري تجويعها عمدا لإكراهها على الرحيل، وهو أمر غير مقبول. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدعو السلطات البورمية إلى إنهاء العنف، وإتاحة الوصول دون عوائق إلى المناطق، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويساور وفد بلدها قلق عميق أيضا بسبب التقارير التي تفيد بارتكاب قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان في ولايتي كاشين وشان. فالسلام لا يمكن بناؤه على الانتهاكات والإفلات من العقاب.

٣٨ - وأردفت قائلة إنه سيكون من المفيد معرفة آراء المقررة الخاصة بشأن الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود البورمية للتصدي لها.

٣٩ - **السيدة مورتون** (أستراليا): قالت إنه لا بد من إجراء تحقيق كامل ومستقل ويمكن التحقق منه لفحص التقارير المتعلقة بتجاوزات

حقوق الإنسان التي ارتكبت ضد المدنيين خلال العمليات الأمنية التي اضطلع بها في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وإن وفد بلدها إذ يشارك المقررة الخاصة ما أعربت عنه من شواغل، يكرر دعوته إلى ميانمار للتعاون مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، ويرحب بالتزام الحكومة بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تعترف بالتقدم المحرز في مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، وتشجع على إجراء حوار مستمر بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف غير الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

٤٠ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يود أن يسمع آراء المقررة الخاصة بشأن اعتبارات حقوق الإنسان عند إعادة اللاجئين الذين فروا إلى بنغلاديش منذ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى وطنهم.

٤١ - **السيدة بيتي** (فرنسا): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف تقييم المقررة الخاصة لتنفيذ توصياتها، فضلا عن التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الاستشارية. فمن الضروري توثيق الانتهاكات المرتكبة في ميانمار، وبخاصة في ولاية راخين، بصورة مستقلة حتى يتسنى فهم أبعاد الأزمة على نحو كامل. وأضافت المتكلمة قائلة إن حكومة بلدها تشجع السلطات البورمية على التعاون مع المقررة الخاصة والسماح لها بالوصول إلى جميع المناطق التي ترغب في زيارتها.

٤٢ - وأردفت قائلة إن الأزمة الراهنة تمتد جذورها إلى عقود من حرمان الروهينغيا من حرياتهم الأساسية. وقد وُصفت هذه الحالة بأنها تطهير عرقي ولا بد للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء في هذا الشأن. وأضافت المتكلمة قائلة إن حكومة بلدها تؤيد أولويات العمل الأربع التي جرت مناقشتها مؤخرا مع الأمين العام وكوفي عنان في إطار صيغة آريا.

٤٣ - **السيد وايتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه بالنظر إلى الأثر الإنساني الرهيب للأزمة الراهنة في ولاية راخين، يود وفد بلده أن يعرف ما الذي يلزم القيام به أكثر لضمان حماية حقوق الإنسان للجميع هناك، بمن فيهم الذين سيعودون من بنغلاديش. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن ميانمار أحرزت تقدماً من ناحية حرية الصحافة، فإنه يود أن يعرف ما يمكن اتخاذه من خطوات لزيادة تعزيز حرية التعبير والتصدي لخطاب الكراهية. وسيكون من المفيد أيضا لو استطاعت المقررة الخاصة تقديم تفاصيل عن التدابير الاستباقية التي ستتخذها للتصدي لانتهاكات الحق في حرية الدين والمعتقد التي وثقتها في تقريرها.

٤٤ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يرى أن من الضروري إصلاح النظام القانوني في ميانمار حتى يتمشى مع معايير حقوق الإنسان؛ موضحا أن برامج الاتحاد الأوروبي تساعد على تقديم الدعم لحكومة ميانمار في هذا الصدد.

٤٥ - **السيد دفوراك** (تشيكيا): قال إن وفد بلده يود أن يعرف الطرق التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تساعد حكومة ميانمار في اتخاذ مواقف بناءة بدرجة أكبر وكفالة وصول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دون عوائق. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تعترف بالتحديات القائمة في ميانمار/بورما، بيد أنه القلق يساورها بسبب أوجه القصور الجسيمة في مجال حقوق الإنسان، على النحو الذي وثقته المقررة الخاصة. وأضاف قائلا إن دور الأمم المتحدة لا غنى عنه، ومن المؤسف أن هناك في بعض مناطق البلد تحفظات على عمل المنظمة.

٤٦ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن تشجيع إجراء حوار بنَّاء قائم على الاحترام المتبادل بين الدول وآلية الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان شرط أساسي لحل المشاكل القائمة. ومن المفهوم أن السلطات في ميانمار تُضطر إلى اتخاذ تدابير معينة ردا على تهديدات عديدة ولكفالة الأمن القومي. والأمل معقود على أن يفضي تركيز السلطات على تسوية الحالة في ولاية راخين بسرعة والدخول في حوار مع وكالات الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، بما فيها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة قريبا ومنع أي تصعيد آخر للعنف. والسبيل الوحيد لحل المشاكل المعقدة المتجذرة في ولاية راخين هو بتعزيز الحوار بين السلطات وجميع المجموعات العرقية والدينية.

٤٧ - **السيد روزدي** (ماليزيا): قال إنه بالنظر إلى تدهور العلاقات بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة، يود وفد بلده أن يعرف ما إذا كان من المفيد للجمعية العامة أن تستفيد من تعيين مستشار خاص للأمين العام بشأن ميانمار، كما حدث في الماضي. فهذا الوسيط بإمكانه أن ييسر اضطلاع المقررة الخاصة بولايتها.

٤٨ - **السيد سايتو** (اليابان): قال إن حكومة بلده يساورها بالغ القلق بسبب حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ولاية راخين، وتدعو إلى استعادة الأمن بطريقة تتفق مع سيادة القانون، مع ضمان الشفافية في الوقت ذاته. وأضاف أن وفد بلده يؤكد على أهمية وصول المساعدات الإنسانية والعودة الآمنة والطوعية والمستدامة للمشردين. ومن المشجع أن يرى أن جهود حكومة ميانمار قد أثمرت بعض

النتائج فعلا. وهذه الجهود ينبغي دعمها على أساس توصيات اللجنة الاستشارية. وأضاف أن حكومة بلده تثني أيضا على الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لتلبية الاحتياجات الإنسانية وحل القضية من خلال الحوار مع حكومة ميانمار.

٤٩ - **السيد أوغورلوغلو** (تركيا): قال إن وفد بلده يشعر بالجزع إزاء محنة مسلمي الروهينغيا والروايات المثيرة للقلق عن الحرق العمد والابتزاز والمضايقات والنهب، وإن التدابير غير المتناسبة التي تتخذها القوات المسلحة التابعة لميانمار هي التي فجرت مأساة إنسانية متنامية. ومن الضروري إحراز تقدم في عدة مجالات. فيجب وقف الأعمال العسكرية والعنف المرتكبين ضد المدنيين، وينبغي ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وكفالة العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا، والسعي إلى إيجاد حل طويل الأجل بناء على توصيات اللجنة الاستشارية. وستواصل تركيا المساعدة في جهود الاستجابة الإنسانية، بما في ذلك عن طريق التعاون مع حكومة ميانمار.

٥٠ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن من الضروري إجراء تحقيق موثوق به وشامل ومحايد في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين وضد شعب الروهينغيا. وإن وفد بلده يرحب باستعداد حكومة ميانمار لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية، وإن من الأهمية البالغة حل المسائل المتعلقة بالجنسية والوضع القانوني. ومما سيكون محل تقدير أن تقدم المقررة الخاصة أفكارا بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي المساعدة في إيجاد حلول. وأضاف المتكلم قائلا إن حكومة بلده يساورها القلق بسبب القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير والرأي والحق في تكوين الجمعيات والاجتماع، فضلا عن التقارير التي تفيد بإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وإلقاء القبض على أفراد فيما يتعلق بممارسة هذه الحقوق.

٥١ - وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بتأكيد حكومة ميانمار على الحوار بين الأديان، ويشجعها على مواصلة اتخاذ إجراءات ضد خطاب الكراهية والمشاعر السلبية تجاه غير البوذيين، ومعالجة الحالة وفقا للمعايير والقواعد الدولية.

٥٢ - **السيدة فام آنه تي كيم** (فييت نام): قالت إن حكومة بلدها تقدر الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار وما أبدته من التزام. وإذ تُسلم بالجذور التاريخية العميقة للقضايا المعقدة، تعتبر من المهم إقامة حوار وتعاون بناءين بين ميانمار والدول المعنية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يدعو جميع الأطراف إلى وضع الناس في صميم اعتباراتهم ودعم الجهود التي تبذلها ميانمار لتقديم المساعدة الإنسانية بأكبر قدر من الفعالية إلى من هم في حاجة إليها. ودعت أيضا إلى تقديم الدعم الدولي في السعي إلى توفير هذه المساعدات.

٥٣ - **السيد ثامافونغسا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع ميانمار في مجال حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون البناءين، والأهم من كل شيء أن يتم ذلك من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. وينبغي أن يكون تصرف الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان دائما وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل، ودعم مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التمييز وعدم التسييس.

٥٤ - **السيد ريوس سانشيز** (المكسيك): قال إن وفد بلده يوافق على أن هناك ضرورة لتسوية الوضع القانوني للمقيمين في ميانمار بصفة اعتيادية لكفالة حصولهم على قدم المساواة على الجنسية من خلال عملية غير تمييزية وطوعية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يساوره بالغ القلق بشأن النزاع في ولايتي كاشين وشان، وإزاء القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، وعلى مصير الروهينغيا والتقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين. ومن المؤسف عدم السماح للمقررة الخاصة بزيارة أجزاء معينة من البلد. وحث ميانمار على الامتثال لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية المدنيين. وقال إن وفد بلده سيكون ممتنا إذا ما قدمت المقررة الخاصة تفاصيل عن تمثيل المرأة في عملية السلام وتسريح عدد من الأطفال من القوات المسلحة.

٥٥ - **السيدة كاستان** (أيرلندا): قالت إن وفد بلدها يساوره القلق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وتضاؤل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في ولايتي كاشين وشان. وقالت إن عمل المقررة الخاصة ذو أهمية حيوية وأن حكومة أيرلندا تأسف لأن حكومة ميانمار لم تسمح لها بالوصول إلى جميع المواقع المطلوب زيارتها أو بتهيئة بيئة أكثر ملاءمة يمكنها فيها الالتقاء بالمحاورين غير الحكوميين.

٥٦ - واسترسلت قائلة إنه يجب احترام المدنيين احتراما كاملا في جميع مناطق البلد، كما ينبغي التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أيا كان مرتكبوها المزعومون. ومن الأهمية البالغة أن تتعاون الحكومة وقوات الأمن مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يساوره بالغ القلق أيضا بسبب الأزمة الإنسانية في ولاية راخين والبلدان المجاورة، والتي بدأت بالهجمات التي وقعت في ٢٥ آب/أغسطس

٢٠١٧. واختتمت كلمتها قائلة إن من المطلوب على وجه الاستعجال تخفيف حدة التوترات واستئناف إيصال المساعدات الإنسانية.

٥٧ - **السيدة النصيري** (العراق): قالت إن حكومة بلدها تدين بشدة الجرائم البشعة - التي يرقى بعضها إلى جرائم ضد الإنسانية - التي لا تزال ترتكب ضد أقلية الروهينغيا في ميانمار. وحثت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية شعب الروهينغيا، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية للتخفيف من معاناته وكفالة إمكانية عودة الروهينغيا المشردين إلى ديارهم. وأضافت إن العراق أيضا يطلب إنشاء تحالف دولي لتوفير الحماية لأقلية الروهينغيا ومنع طردهم من ميانمار.

٥٨ - **السيد حبيب** (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده يساورها القلق إزاء الأزمة الإنسانية القائمة في ولاية راخين، وتدين جميع أعمال العنف والتدمير. وأضاف أن وفد بلده يتفهم تماما الأوضاع المعقدة على أرض الواقع في ميانمار وبنغلاديش ويتعامل مع حكومتيهما في معالجة الأزمة. ويجب أن تنجح حكومة ميانمار في جهودها الرامية إلى تلبية احتياجات عدد كبير جدا من اللاجئين والمشردين داخليا. ويقوم مركز المساعدة الإنسانية التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا بدور رئيسي في تنسيق تقديم المساعدة من الدول الأعضاء في الرابطة. وأخيرا، يلزم تقديم دعم دولي واتخاذ إجراء ملموس، وبلده على استعداد للمساهمة في هذا الشأن.

٥٩ - **السيد سيث** (الهند): قال إن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان تقع على كاهل الدول. والهند تُباشر هذه المهمة من خلال الحوار والتعاون، وتلتزم بمبادئ العالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية. وإن الولايات التي تُنشأ بشأن بلد محدد دون موافقة البلد المعني لا تفضي إلى هذا الحوار. ومن ناحية أخرى، توفر آلية الاستعراض الدوري الشامل محفلا لإجراء مناقشة غير مسيسة وغير انتقائية وغير تصادمية بين الدول، ولا تزال تبشر بخير كبير.

٦٠ - **السيد أوبنهايمر** (هولندا): أكد من جديد أن حكومته تشعر ببالغ القلق بسبب العنف الواسع النطاق والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقلية الروهينغية، ومئات الآلاف من اللاجئين ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين، وتحث حكومة ميانمار على التعاون على نحو كامل مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق. وأضاف المتكلم قائلا أن هولندا تدعو إلى إنهاء فوري لجميع أعمال العنف، وتحث جيش ميانمار على حماية جميع المدنيين. ومما له أهمية قصوى أن يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم طوعا بأمان وكرامة. وفي حين أعلنت مستشارة الدولة التزامها بإنهاء الإفلات من العقاب وأنشأت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنفيذ التوصيات المتعلقة بولاية راخين، لا بد للسلطات أن تتخذ إجراءات عاجلة لإثبات استعدادها لحل الأزمة الإنسانية القائمة في ولاية راخين وسائر أنحاء البلد. وقال إنه يود أن يعرف التدابير الفورية التي يمكن لسلطات ميانمار اتخاذها لإثبات التزامها بذلك.

٦١ - **السيد شاندرتري** (تايلند): قال إن حكومة ميانمار قد أثبتت التزامها بعملية التحول الديمقراطي، والمصالحة الوطنية، والتنمية والسلام المستدامين. وأعرب عن ترحيب حكومته بإنشاء اللجنة المركزية لتنفيذ السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين، واللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنفيذ التوصيات المتعلقة بولاية راخين، ولجنة مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين، وتشجع حكومة ميانمار على مواصلة الحوار والتعاون مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المقررة الخاصة.

٦٢ - **السيد تيو** (سنغافورة): لاحظ مع القلق أن الأزمة الإنسانية القائمة في ولاية راخين قد أسفرت عن خسائر في الأرواح وتشريد أعداد كبيرة من الناس، فقال إنه لا توجد حلول سريعة للقضية المعقدة التي يرجع تاريخها إلى أكثر من نصف قرن من الزمان والتي تكمن في قلب الأزمة. وعلى جميع الأطراف المعنية أن تكف فورا عن اتخاذ أي إجراءات تؤدي إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع بغية السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها. وقال إن حكومة بلده ترحب ببدء حكومة ميانمار تلقي عروض المساعدة الإنسانية. وبالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا،تعمل سنغافورة مع حكومتي ميانمار وبنغلاديش على مساعدة جميع المتضررين على جانبي حدودهما المشتركة بغض النظر عن الأصل العرقي أو الدين.

٦٣ - واسترسل قائلا إنه يلزم إيجاد حلول شاملة طويلة الأجل لمواجهة التحديات الأساسية وبناء الثقة بين الأطراف المعنية المختلفة، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المصالحة والحوار الإيجابي. ورحب باعتراف حكومة ميانمار بضرورة معالجة القضايا العميقة الجذور القائمة في ولاية راخين والتزامها بتنفيذ توصية اللجنة الاستشارية، فقال إن سنغافورة تأمل في إحراز تقدم ملموس وإنها على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لحكومة ميانمار.

٦٤ - **السيدة أندرييفا** (المملكة المتحدة): قالت إن المقررة الخاصة سلطت الضوء على طائفة من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في بورما والمتصلة بحرية التعبير، والحقوق المتعلقة بالأراضي، وحقوق

النساء والأطفال، والإصلاح القانوني، والحالة في ولايتي كاشين وشان. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها رغم تسليمها بأن بورما قد أحرزت بعض التقدم، بما في ذلك التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدانت بقوة أعمال العنف التي وقعت في راخين في الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان، واتخذت إجراءات متابعة واضحة.

٦٥ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها يساورها بالغ القلق بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ومحدودية سُبل وصول المساعدة الإنسانية إلى المنطقة، وتحثُّ قوات الأمن التابعة لميانمار في راخين على حماية المدنيين والالتزام بالمعايير الدولية. وأضافت قائلة إن من الأهمية الحيوية ضمان العودة الآمنة والكريمة والطوعية لجميع المشردين. وحثت على التعاون الكامل وعلى إتاحة سُبل الوصول للبعثة الدولية لتقصي الحقائق، وأعربت عن رغبتها في معرفة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم على أفضل نحو القرار المتخذ بشأن أزمة الروهينغيا.

٦٦ - **السيدة كيو جيهاو** (الصين): قالت إن حكومة بلدها تدعو جميع البلدان إلى حل قضايا حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون، وتعارض تسييس هذه القضايا. والصين تدعم ميانمار في اختيار مسار التنمية الملائم لظروفها الوطنية، وتأمل بإخلاص في تحقيق الاستقرار السياسي والوئام الوطني والتنمية الاقتصادية في ميانمار. وأضافت المتكلمة قائلة إن مسألة ولاية راخين تنطوي على عوامل تاريخية وعرقية ودينية معقدة، ولن يتم حلها بين عشية وضحاها. ومن الملاحظ أن حكومة ميانمار قد اضطلعت بسلسلة من التدابير للتخفيف من حدة الحالة مما سييسر بالتالي التوصل إلى حل طويل الأجل.

٦٧ - وتابعت قائلة إنه ينبغي أن يظل المجتمع الدولي متحليا بالصبر وأن يستمر في تقديم المساعدة. وأعربت عن تقدير الحكومة الصينية للجهود التي تبذلها بنغلاديش لتحسين الحالة الإنسانية للاجئين، وإن الصين، بوصفها بلدا مجاوراً لكل من بنغلاديش وميانمار وتربطه بهما علاقات ودية، طالما دعت إلى تسوية عن طريق التفاوض للحالة التي بدأت تتحسن فعلا. وينبغي أن يقوم جميع الأطراف بدور بناء من أجل توطيد التقدم نحو مواصلة تحسين الحالة الإنسانية، والصين على استعداد للعمل مع الأطراف على استعادة النظام والسلام والاستقرار في ولاية راخين.

٦٨ - **السيد محمد** (ملديف): قال إن الحالة في ميانمار، بحسب وصف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، هي مثال نموذجي للتطهير العرقي، وإن الاعتداءات المستمرة على الروهينغيا قد ترقى إلى أن تكون جرائم ضد الإنسانية. وأضاف إنه يود أن يعرف ما إذا كان قد أحرز تقدم بشأن توصية المقررة الخاصة الداعية إلى إتاحة سبل وصول الأمم المتحدة وشركائها بطريقة مستقلة ويمكن التنبؤ بها إلى من هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وما إذا كان إنشاء مكتب قطري مكلف بولاية كاملة من شأنه أن يكون مكملا لهذه الجهود.

٦٩ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن حكومة بلده تعارض بشدة جميع الإجراءات ذات الدوافع السياسية والتي تتخذ بشأن بلدان محددة. إذ أنه في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل يتم النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وبصورة محايدة. ويجب مراعاة المبادئ التوجيهية لعدم التسييس، وعدم الانتقاء، وعدم التحيز، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، عند النظر في حالات حقوق الإنسان. وإن التقدم الإيجابي الذي حققته حكومة ميانمار ونهجها البنَّاء إزاء حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها ينبغي احترامهما ودعمهما بصورة كاملة.

٧٠ - **السيدة لي** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قالت إنه ينبغي للجنة الثالثة والجمعية العامة إبقاء الحالة في ولاية راخين وفي جميع أنحاء ميانمار قيد نظرهما المستمر. وإن التدابير التي تساعد ميانمار على تسوية الحالة في ولاية راخين تشمل وقف جميع أعمال العنف، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى المناطق المتضررة، والسماح بدخول وسائط الإعلام الدولية وبعثة تقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن.

٧١ - وأردفت قائلة إن التهميش التاريخي لولاية راخين والتمييز المنهجي والقوانين التمييزية التي تستهدف سكان الروهينغيا هي من بين الأسباب الجذرية للأزمة. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي لتلك الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن ينظر بوجه عام إلى حقوق الإنسان بوصفها المحرك وراء كل جهود التنمية.

٧٢ - وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للاجئين، حثت المجتمع الدولي بقوة على الامتناع عن إقامة ''مخيم كبير'' في بنغلاديش. وحثت المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لمساعدة نحو ٤٠٠ ١ من الأطفال غير المصحوبين بذويهم والأيتام في بازار كوكس حيث أن هؤلاء الأطفال تعرَّضوا للصدمات بسبب تجربتهم، وهم عرضة للاتجار والاستغلال الجنسي والتطرف.

٧٣ - واسترسلت قائلة إنها قدمت إلى حكومة ميانمار الجديدة قائمة تضم ١٢٤ توصية للإصلاح التشريعي. فبعض القوانين لم يتم تعديلها أو إصلاحها بصورة كاملة، في حين يرجع بعضها الآخر إلى العصر الاستعماري ولم تعد منطبقة. وعلى الرغم من أنها سعت إلى وضع معايير مشتركة مع الحكومة الجديدة، على نحو ما طلب مجلس حقوق الإنسان، كان التعاون محدودا، ولا يجري قياس التقدم باستخدام المعايير المشتركة. ولم يتحقق بعد الهدف المتمثل في مشاركة المرأة في عملية السلام بنسبة ٣٠ في المائة، ولكن الحكومة تبذل قصارى جهدها لبلوغه.

٧٤ - واستطردت قائلة إنه وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية بإغلاق ثلاثة مخيمات للمشردين من مسلمي كامان وطائفتي الروهينغيا وراخين، فقد تم نقل مخيم راخين إلى منطقة منخفضة تتعرض فيها المآوي إلى خطر الفيضان خلال هطول الأمطار، ونُقلت طائفة كامان إلى يانغون دون تشاور مسبق، ولا يزال مخيم الروهينغيا قائما، مما يتنافى مع التأكيدات التي قدمتها الحكومة.

٧٥ - وتابعت قائلة إن المسلمين والمسيحيين على السواء هم ضحايا القيود المفروضة على حريتهم الدينية. وكثير من المساجد والمدارس الدينية، التي كانت تستخدم كأماكن بديلة للعبادة، أغلقت خلال شهر رمضان. وكان أفراد طائفة الروهينغيا يُصَلُّون في الشوارع بدلا من ذلك، مما أدى إلى تأجيج التوترات. ولا بد للتصدي على سبيل الأولوية لخطاب الكراهية الذي ضخم أثره الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الإنترنت. وعلى الرغم من أن الحكومة قد اعتمدت قانونا بشأن مكافحة خطاب الكراهية، فإنه لا يتمشى تماما مع المعايير الدولية.

٧٦ - ومضت قائلة إن أحدا لا يريد أن يرى انحراف العملية الديمقراطية في ميانمار عن مسارها. وتذكرت أعين ذلك الطفل الدارج المليئة بالدموع الذي التقته في بازار كوكس وكانت أمه قد أنقذته بعد أن ألقي في النار، وأعربت عن تصميمها على أن تتاح الفرصة لهذا الطفل الصغير للمشاركة في الانتقال الديمقراطي للبلد والتمتع بحقوقه المتأصلة.

٧٧ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بشأن نقطة نظامية فأشار إلى أن بعض الموجودين في القاعة يقومون بالتقاط صور فوتوغرافية أو تصوير فيلمي لوقائع الجلسة، ويود أن يعرف من الذي يُسمح له في الحقيقة بالقيام بذلك.

٧٨ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن اللجنة في جلسة مفتوحة ويجري بثها حية على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، يُسمح لأطقم التصوير المعتمدين حسب الأصول بتصوير وقائع الجلسة من الشرفة. وأضاف أنه سيكفل عدم قيام أي شخص آخر في القاعة بالتصوير الفيلمي أو التصوير الفوتوغرافي لوقائع الجلسات.

٧٩ - **السيدة جاهانغير** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الجمهورية الإيرانية ردت على ٢٠ من أصل ٢٨ بلاغا. وأعربت عن أملها في أن يُتوج الحوار الجاري بالموافقة على طلبها زيارة البلد.

٨٠ - واسترسلت قائلة إنها ترحب باعتزام الرئيس الإيراني المعلَّن استخدام ميثاق حقوق المواطنين باعتباره مبادئ توجيهية لحقوق الإنسان للسلطة التنفيذية، وأعربت عن أملها في أن يتم تطبيق الميثاق وإنفاذه. وأضافت قائلة إن التقارير التي تلقتها، بما في ذلك التقارير التي تفيد بإعدام ٤٣٥ شخصا في جمهورية إيران الإسلامية، تشير إلى حاجة ملحة للإصلاح المؤسسي. وعلى الرغم من أن إصدار قانون لمكافحة المخدرات في الآونة الأخيرة يمكن أن يقلل عدد أحكام الإعدام الصادرة، وأن السلطات قد تدخلت في تنفيذ حكمين صادرين بإعدام حدثين جانحين، فقد نُفذت عدة أحكام أخرى ولا يزال العشرات على قائمة الإعدام. وكررت طلبها إلى السلطات الإيرانية تقديم قائمة بجميع الأحداث الجانحين الذين هم على قائمة الإعدام، وناشدتها إلغاء حكم الإعدام الصادر ضد الأطفال وتخفيف جميع أحكام الإعدام هذه وفقا لمعايير قضاء الأحداث.

٨١ - وفيما يتعلق بقضية محمد علي طاهري، الذي تنظر المحكمة العليا في طلب الاستئناف المقدم منه، أشارت إلى أن المحاكمة شابها وجود عدة شواغل خطيرة تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة واعترافات منتزعة قسرا، ودعت إلى السحب الفوري للتهم الموجهة ضده وإطلاق سراحه دون شرط، فضلا عن سحب التهم الموجهة ضد جميع الأفراد المحتجزين لممارستهم السلمية لحرية التعبير أو الدين أو المعتقد.

٨٢ - وفيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة فيما يتعلق بالحق في حرية الصحافة، قالت إنها التقت صحفيين، بمن فيهم الذين يعملون في الدائرة الفارسية بهيئة الإذاعة البريطانية، والذين وصفوا المضايقات والتخويف على يد موظفي الدولة، والتهديدات التي وجهت لأفراد أسرهم، وفرض تجميد على الأصول التابعة لهم لمنعهم من بيع ممتلكاتهم في البلد. وأضافت قائلة إنها اجتمعت بجميع هؤلاء

الصحفيين سرا خشية عواقب وصفهم بأنهم قدموا معلومات إلى المقررة الخاصة.

٨٣ - واستطردت قائلة إن الحرمان التعسفي من الحرية لمزدوجي الجنسية ما زال مستمرا. ودعت إلى الإفراج عن السيدة زاغاري - راتكليف، التي تواجه تهما جديدة يمكن أن تفضي إلى السجن لمدة ست عشرة سنة، بالإضافة إلى الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات الذي تقضيه حاليا. وإن حكم الإدانة الذي صدر مؤخراً بالإعدام للدكتور أحمد رضا جالالي عقب محاكمة شابتها انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة لهو مثار انزعاج بالغ.

٨٤ - وأشارت إلى تعهد الرئيس الإيراني بالنظر في حقوق المرأة، والتزام الدولة بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، فدعت الحكومة إلى معالجة أوجه عدم المساواة المستمرة في الممارسة العملية وفي التشريعات وذلك بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلغاء جميع القوانين والسياسات التي تشكل تمييزاً ضد النساء والفتيات.

٨٥ - وأردفت قائلة إنها اجتمعت في أوائل هذا العام في النرويج والسويد مع إيرانيين ممن غادروا بلدهم مؤخراً، وحصلت منهم على معلومات تفصيلية تؤكد كثيرا من القضايا التي أثارتها في تقريرها فيما يتعلق باستقلال القضاء، وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان، والتمييز الذي تواجهه الطائفة البهائية. وأشادت بأولئك الذين يواصلون موافاتها بالمعلومات على الرغم من ترهيبهم وترهيب أسرهم، وأعربت من جديد أيضا عن تقديرها للحوار الجاري مع الحكومة.

٨٦ - ومضت قائلة إنه على الرغم من أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية هي مدعاة لقلق عميق، هناك بعض التطورات المشجعة. وأضافت قائلة إنها على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدتها من خلال زيادة التعاون والحوار مع السلطات الإيرانية والقيام بزيارة للبلد.

٨٧ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن شرعية حكومته تشهد عليها الديمقراطية النابضة بالحياة في بلده، حيث يحكم صوت الشعب العمليات الديمقراطية السلمية. وإن إعادة انتخاب الرئيس روحاني بأغلبية ساحقة في عام ٢٠١٧ يعزز من جديد إرادة الشعب الإيراني الحقيقية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الداخل والدخول في حوار بنَّاء في الخارج.

٨٨ - واستطرد قائلا إن بلده رغم ذلك هدف لتمثيلية مسيّسة، حيث تصدر سنويا أربعة تقارير متطابقة تقريبا عن حالة حقوق الإنسان فيه. وقد واصلت المقررة الخاصة هذه الممارسة التي تؤدي إلى نتائج عكسية، واضطلعت بولايتها السيئة القصد متجاهلة مبادئ الحياد والاقتدار المهني - وهما الركيزتان الرئيسيتان لمدونة السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. والتقرير منحاز ومشوه للوضع الحقيقي على الأرض.

٨٩ - وأردف قائلا إنه في حين يعترف التقرير بتشبث الإيرانيين بالديمقراطية وحقوق الإنسان، لم يعترف بأن الانتخابات الرئاسية والانتخابات البلدية العلنية والتي كانت المنافسة عليها رغم ذلك حامية في عام ٢٠١٧ قد حظيت بمساندة لا لبس فيها من كامل المؤسسة السياسية. وتنظر الحكومة إلى حماية واحترام جميع حقوق الإنسان لمواطنيها كأمر لا غنى عنه لكفالة أمنها القومي ورخائها.

٩٠ - وتابع قائلا إن المتوقع أن تكون تقارير المقررة الخاصة شاملة لكل شيء، وأن تتناول جميع حقوق الإنسان لكافة الإيرانيين دون تمييز، ولكن التقرير المذكور انتقائي، ولا يذكر الحظر المتعصب المفروض على المسلمين والجزاءات المفروضة من جانب واحد بصورة غير قانونية التي تستهدف الإيرانيين، والتي فرضتها الولايات المتحدة، على الرغم من أن هذه الإجراءات لها أثر لا جدال فيه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للإيرانيين العاديين.

٩١ - واسترسل قائلا إن جانبا كبيرا من التقرير سعى إلى الدفاع عن حقوق الذين ارتكبوا جرائم بشعة ضد مواطنين إيرانيين أبرياء، والانتقاص من تفاني حكومة بلده في حماية سلامة شعبها وأمنه. وإن ضحايا هذه الجرائم لهم الحق في الطعن في صحة التقرير ومصداقيته. ويتجاهل التقرير أيضا آلاف الإيرانيين الذين سقطوا ضحية جماعة إرهابية قصفت الحافلات والشوارع والمساجد في الثمانينات، وتحالفت مع صدام حسين في حربه ضد جمهورية إيران الإسلامية. ويتجاهل التقرير أيضا محنة أسر الضحايا.

٩٢ - وتابع قائلا إن بلده يقدر دائما أقلياته العرقية واللغوية والدينية ويعترف بها، وكان ملاذا آمنا لها. وينتمي كل إيراني تقريبا إلى أقلية، ولكن ذلك لا يعني أنه يمكن أن يتصرف دون خشية من العقاب. ولا يمكن التماس العذر للأنشطة التي تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان.

٩٣ - وأردف قائلا إن أتباع جميع الديانات يتمتعون بحرية العبادة على قدم المساواة في بلده؛ ومع ذلك، لا يمكن للزعماء أن يأمروا أتباعهم بالتمسك بقواعد جعلتهم أقرب إلى عملاء لمنظمات سرية. وعندما تتحول الديانات إلى كيانات سرية تترتب على ذلك عواقب وخيمة، ولذا لا يمكن لحكومة بلده أن تتجاهل الضرر الذي يمكن أن تسببه هذه المنظمات، وبخاصة تلك التي تقع مقارها في الخارج، أي في فلسطين المحتلة.

٩٤ - وتابع قائلا إن التقرير يتجاهل استمرار بعض الحكومات، وبخاصة حكومة الولايات المتحدة، في استغلال ضعف مواطنيها ذوي الخلفيات الإيرانية من خلال إشراكهم في أنشطة مشبوهة تهدد أمن بلده القومي. وكان ينبغي أن يدعو التقرير إلى إنهاء إساءة استخدام هؤلاء الأفراد بدلا من استهداف الحكومة الإيرانية لمحاولتها كفالة أمن مواطنيها من التدخل الخارجي.

٩٥ - ومضى قائلا إن التقرير يتجاهل حقوق أسر ضباط الشرطة الإيرانيين الذين قُتلوا على يد تجار المخدرات المسلحين، أو مصير الشباب الذين سقطوا ضحية الإدمان. ويتلقى متعاطو المخدرات الدعم والعلاج الطبي، بينما يُحتفظ بعقوبة الإعدام للمتجرين بكميات كبيرة من المخدرات. وقد جرى مؤخرا تنقيح التشريعات من أجل عدم تطبيق عقوبة الإعدام إلا على عتاة المجرمين.

٩٦ - وواصل كلامه قائلا إن الحالات المحددة المذكورة في التقرير لها حالات مماثلة في بلدان أخرى، ولا تسوغ وضع تقارير أو اتخاذ قرارات بشأن بلدان محددة. وليس هناك بلد خال من النقائص. وتسعى الحكومة إلى معالجة التجاوزات المحتملة، وتأسف لوقوعها كلما وقعت.

٩٧ - واسترسل قائلا إن بلده ملتزم بالتعاون مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بمعاهدات، التي هو طرف فيها، وكذلك مع المفوضية السامية. وفي حين أن تعيين مقررين معنيين ببلدان محددة يضر بالحوار البنَّاء، تعتزم حكومة بلده دعوة المقررين الخاصين الثلاثة المعنيين بمواضيع محددة لزيارة بلده.

٩٨ - وأضاف قائلا إن الإيرانيين هم أصحاب المصلحة الشرعيون الوحيدون في أي جهد يضطلع به لتعزيز حقوق الإنسان في بلدهم. ولا مجال للاعبين الخارجيين، أي البلدان التي لا تستطيع أن تحترم حقوق الإنسان الأساسية في مجتمعاتها وفي الخارج، والبلدان المفلسة أخلاقيا التي تجتاحها موجات العنصرية وكراهية الأجانب والخوف من الإسلام والتعذيب. وأضاف المتكلم قائلا إن التلاعب من الخارج يشوه العمليات المضطلع بها في الداخل ويمكن أن يقضي عليها. ويسعى بلده إلى تعزيز مصداقية الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان، ويرحب بالحوار المحترم دون تبادل للاتهامات، ويسعى إلى تعامل بنَّاء مع شركاء جادين، أما التقرير فلا يخدم تحقيق هذا الغرض.

٩٩ - **السيدة سيسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يدين سجن النشطاء المسالمين، بمن فيهم نرجس محمدي، واحتجاز المواطنين الأمريكيين ومزدوجي الجنسية. ووردت تقارير تفيد بأن السجناء يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي، وغير ذلك من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك بتر الأعضاء والرجم والجلّد. كما أن نمط حرمان سجناء الضمير من العلاج الطبي مدعاة للقلق. وهذا البلد هو أحد البلدان التي بها أعلى معدلات الإعدام في العالم، ويفرض عقوبة الإعدام على جرائم لا تتوافر فيها العتبات الدولية وعلى جرائم الجانحين الأحداث. وأضافت المتكلمة قائلة إن وفد بلدها يساوره القلق بسبب قمع الأقليات الدينية، وبخاصة الطائفة البهائية، التي تتعرض لمعاملة قاسية على أيدي الحكومة، بما في ذلك التعرُّض لأحكام قاسية بالسجن ومصادرة الممتلكات.

١٠٠ - **السيد القاضي** (المملكة العربية السعودية): قال إنه بدلا من أن تستغل حكومة إيران عوائدها المالية في تنمية البلاد لتحقيق الرفاهية للشعب الإيراني، فهي تستغلها لدعم العمليات الإرهابية في مختلف أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، تقوم إيران بزعزعة الاستقرار ونشر خطاب الكراهية عبر الشرق الأوسط، ويمكن إدراك صنيعها في جميع المشاكل التي تحل بالمنطقة. وتواصل إيران أيضا التنصل من مسؤولياتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بينما تعاني الأقليات في البلد، بما في ذلك عرب الأحواز، من تمييز عرقي وديني واسع النطاق.

١٠١ - وأردف قائلا إن المملكة العربية السعودية تشارك المقررة الخاصة قلقها البالغ إزاء المجازر التي اقترفها النظام الإيراني عام ١٩٨٨ والتي راح ضحيتها آلاف من السجناء السياسيين الذي خالفوا الخميني في أفكاره المتطرفة، وتدعو المجتمع الدولي إلى إدانة ذلك بأقوى العبارات الممكنة والتحقيق بشأن هذه المجازر.

١٠٢ - **السيد موري** (اليابان): قال إن حكومة بلده تعقد اجتماعات ثنائية منتظمة مع الحكومة الإيرانية بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، وتعزيز التفاهم المتبادل. وفي شباط/فبراير

٢٠١٧، جرت مناقشات ثنائية على المستوى الوزاري بشأن مبادرات لتعزيز تمكين المرأة. وستواصل اليابان المشاركة في هذا الحوار. وأضاف المتكلم قائلا إن وفد بلده يرحب باعتماد ميثاق حقوق المواطنين، ولكنه يتوقع أن يرى تقدما ملموسا نحو حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقال إنه يود معرفة المسائل التي لها أهمية خاصة فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة.

١٠٣ - **السيدة غيبريكيدان** (إريتريا): قالت إنه ينبغي تناول مسألة حقوق الإنسان بطريقة عادلة ومنصفة ومع احترام السيادة الوطنية. ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل هو الألية الوحيدة لتعزيز التعاون والشراكة من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وأضافت المتكلمة قائلة إن وفد بلدها ما زال يعارض بشدة ممارسة إنشاء ولايات خاصة ببلدان محددة إذ أن هذه الممارسة مسيّسة، وتصادمية، وتؤدي إلى نتائج عكسية. وهذه الولايات لا تخدم أي غرض نافع، بل تشوه سمعة البلاد وتستعديها، وتنحرف بمسار جهودها الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها. وإن مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة المناسبة لتناول قضايا حقوق الإنسان. وإثارة هذه المسائل في الجمعية العامة ينشأ عنه ازدواج في الجهود. وستضاعف إريتريا من جهودها لتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان، مع تكثيف معارضتها في الوقت ذاته للتسييس واستخدام معايير مزدوجة.

١٠٤ - **السيد صاروفا** (بابوا غينيا الجديدة): أشار إلى أن تقرير المقررة الخاصة يستند إلى معلومات جُمعت من مصادر مختلفة، فقال إن وفد بلده يستفسر عن مدى مصداقية هذه المصادر، وعن المعايير التي تطبق لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي يتم الحصول عليها دقيقة. وقد سلَّطت المقررة الخاصة الضوء في تقريرها على تقاعس الحكومة الإيرانية الشديد عن الرد على ٢١ بلاغا أحالتها مع آخرين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين بمواضيع محددة. وأعرب عن رغبته في معرفة أفكار المقررة الخاصة بشأن سبب عدم رد الحكومة. وأضاف إن كثيرا من التوصيات تمس مباشرة سيادة جمهورية إيران الإسلامية، مثل الدعوة إلى وقف للعمل بعقوبة الإعدام وإجراء إصلاحات قضائية. وإن وفد بلده يستفسر عما إذا كانت المقررة الخاصة تنظر في اتخاذ نهج أقل تصادمية، أو اتخاذ تدابير لتشجيع الحوار.

١٠٥ - **السيدة ريجيني** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يؤيد الدعوة إلى تجميد لتطبيق عقوبة الإعدام وإلى الإلغاء الفوري غير المشروط للحكم بالإعدام على الأطفال. ويجب أن تتماشى العقوبات التي تطبق على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات مع المعايير الدولية ذات الصلة. وإن وفد بلدها يساوره القلق بسبب معاملة الأقليات الدينية، بما في ذلك المسلمون السُنة، والطائفتان البهائية والمسيحية. وحثَّت الحكومة على الاعتراف بأن حرية الدين أو المعتقد من الحقوق، وعلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى جمهورية إيران الإسلامية أيضا أن تتقيد بالتزاماتها الدولية باحترام الحقوق في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي. وأضافت أن وفد بلدها يود أن يعرف ما إذا كان هناك ما يدل على اتخاذ الحكومة أي تدابير لتنفيذ ميثاق حقوق المواطنين.

١٠٦ - **السيد علي** (باكستان): قال إن تعزيز حقوق الإنسان هو مسؤولية مشتركة لا يمكن تحقيقها إلا بالتعاون والشمول، بدلا من التسييس والانتقائية. وإن تعاون الحكومة الإيرانية مع عملية الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بمعاهدات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إنما يعكس تصميمها على التعاون مع الآليات الدولية، وتعد الانتخابات الرئاسية الحرة والنزيهة والمحايدة التي أجريت مؤخرا دليلا على التزامها بالعملية الديمقراطية. وينبغي أن يتم تناول مسائل حقوق الإنسان من خلال نهج بنَّاء غير تصادمي وقائم على الحوار، بطريقة متكافئة وقائمة على المساواة، مع الاحترام للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وهناك ضرورة إلى مزيد من التنسيق بين أعمال اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان تفاديا للازدواج في الجهود. وينبغي أن يكون الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض مسائل حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

١٠٧ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن المقررة الخاصة قد تجاوزت حدود ولايتها، مما يُعرِّض مصداقية آليات حقوق الإنسان للخطر. وإن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن يتناولها مجلس حقوق الإنسان وليس اللجنة الثالثة. وكان حريا بالمقررة الخاصة أن تتصرف بطريقة شفافة، وألا تشير إلى معلومات غير متحقق منها. فقد اعتمدت على تقارير ملفقة مقدمة من وكالات استخبارات لدول تسعى إلى زعزعة استقرار جمهورية إيران الإسلامية. وكان من الأولى، قبل تعيين مقررة خاصة معنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، النظر في أعمال دول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية.

١٠٨ - **السيد القاضي** (المملكة العربية السعودية): تكلم بشأن نقطة نظام، وطلب من ممثل الجمهورية العربية السورية الامتناع عن الإشارة إلى دول أخرى لا صلة لها بالمسألة قيد النظر، وهي النظر في التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

١٠٩ - *عُلقت الجلسة الساعة ١٧:٠٥، واستؤنفت الساعة ١٧:١٥.*

١١٠ - **السيد هيغينز** (أيرلندا): قال إن وفد بلده يساوره القلق بسبب الاستخدام المستمر لعقوبة الإعدام، والمعدل المثير للجزع لعمليات تنفيذها، وبخاصة بحق الأحداث الجانحين. ودعا الحكومة إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام. وحث الحكومة أيضا على الإفراج عن البهائيين المسجونين بسبب دينهم، ووقف اضطهاد الأقليات، بما في ذلك البهائيون، والصوفيون، والأكراد، والمسيحيون الإيرانيون. وأضاف المتكلم قائلا إن وفد بلده يساوره القلق بسبب تدهور حالة الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، أو يضطلعون بأنشطتهم كمدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة، ودعا الحكومة إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١١١ - **السيدة ندايشيمي** (بوروندي): شددت على أهمية الحوار والتعاون فقالت إن وفد بلدها يؤيد الآليات التي أُنشئت بتوافق الآراء مثل الاستعراض الدوري الشامل. وإن التسييس المتزايد لمسائل حقوق الإنسان من أجل خدمة المصالح السياسية لبعض الدول يعرقل الجهود التي تبذلها بلدان مثل بوروندي. وأضافت أن وفد بلدها يعترض على استخدام القرارات والولايات المتعلقة ببلدان بعينها، إذ أن التسييس، والانتقائية، واستخدام معايير مزدوجة من أجل تعزيز حقوق الإنسان لمما يؤجج التوترات بين الدول، ويقوض الجهود الجماعية. وينبغي، بدلا من ذلك، أن ينخرط المجتمع الدولي في حوار مع الدولة المعنية.

١١٢ - **السيد توربيرغسن** (النرويج): قال إن وفد بلده يعارض تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الظروف، ويساوره بالغ القلق بسبب العدد الكبير من حالات الإعدام، وبخاصة المنفذة بحق الأحداث الجانحين. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت المقررة الخاصة قد رأت أي دلائل على حدوث تغيير فيما يتعلق بمعاملة الأحداث الجانحين. وأضاف قائلا إن النرويج يساورها القلق أيضا بسبب حالة حقوق المرأة، وانتشار الرقابة، والاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومحاميها، وكثير منهم يقضون أحكاما بالسجن استنادا إلى معايير غير محددة تحديدا كافيا، من قبيل نشر الشائعات ضد النظام. وقال إنه يود معرفة أفكار المقررة الخاصة بشأن استخدام هذه المعايير في سياق سيادة القانون.

١١٣ - **السيد غلوسنر** (ألمانيا): قال إن وفد بلده يسلِّم بالتغييرات التشريعية والتطورات السياسية الحاصلة في جمهورية إيران الإسلامية، وجهود الحكومة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. ومع ذلك، لا تزال حالة حقوق الإنسان حرجة. فما زالت عمليات الإعدام تتم بمعدل مثير للجزع؛ وحث الحكومة على تخفيف جميع أحكام الإعدام الصادرة بحق القُصَّر، والنظر في عقوبات بديلة. وذكَّر بأن جمهورية إيران الإسلامية ملزمة دوليا باحترام حقوق الإنسان لجميع المحتجزين. وما زالت النساء وأفراد الأقليات العرقية أو الدينية يتعرضون للتمييز. ومما يؤسف له أن الحكومة لم تستجب بصورة إيجابية لطلبات المقررة الخاصة بشأن زيارة البلد. وفي هذا الصدد، طلب من المقررة الخاصة تقديم تفاصيل عن تعاملها مع المسؤولين الإيرانيين منذ بدء ولايتها، وأفكارها بشأن التعامل في المستقبل.

١١٤ - **السيدة لو-نغوك** (كندا): قالت إنه رغم حدوث تطورات تدريجية، ما زالت حالة حقوق الإنسان خطيرة. ويساور وفد بلدها بالغ القلق بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك إعدام الأحداث الجانحين، والقبض والاحتجاز التعسفيان، وعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وممارسة التمييز ضد المرأة والأقليات العرقية والدينية. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يساوره القلق أيضا بسبب التقارير المتعلقة باتخاذ تدابير لمنع الأفراد من الحصول على المعلومات عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، وطلب المساءلة بشأن تلك الأعمال. وأشارت إلى ضرورة مواصلة الحوار مع جمهورية إيران الإسلامية، فاستفسرت عما إذا كانت هناك زيارة قطرية معتزمة.

١١٥ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): أكد من جديد رفض حكومة بلده لممارسة النظر المسيس في حالات حقوق الإنسان الوطنية من جانب هيئات الأمم المتحدة، وقال إن إخضاع جمهورية إيران الإسلامية لتدقيق لا يحكمه نظام يتعارض مع مبادئ التعاون على قدم المساواة، والحيادية، والموضوعية، التي ترتكز عليها الجهود الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن موقف ادّعاء القدسية لم يخدم قط قضية حقوق الإنسان، في حين أن تلطيخ سمعة الآخرين بدوافع سياسية إنما يفقد هيئات الأمم المتحدة مصداقيتها. وبدلا من عزل فرادى الدول، ينبغي للمجتمع الدولي جذبها إلى حوار محترم بشأن حقوق الإنسان، وبخاصة عندما تبدي دولة ما اهتماما

بذلك. وقد أبدت جمهورية إيران الإسلامية مرارا استعدادها للتعامل بصورة بنَّاءة مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وينبغي تشجيع هذه الإرادة بكل الطرق.

١١٦ - **السيدة كيريانوف كريمنز** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يساوره القلق بسبب استمرار فرض قيود على الحريات الأساسية وتطبيق عقوبة الإعدام، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها الجاني قاصرا وقت ارتكاب الجريمة. وإن وفد بلدها يدين استخدام العقوبة البدنية ويدعو الحكومة إلى احترام حقوق المحتجزين. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قدمت الحكومة مشروع قانون بشأن الأحداث والأطفال، ينظر القضاء بموجبه في عقوبة بديلة بالسجن لفترة تتراوح بين سنتين وثماني سنوات في مرفق إصلاحي للأحداث الجانحين المدانين في جرائم يعاقَب عليها بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة. وحثّت الحكومة على التعجيل بعملية اعتماد مشروع القانون ووقف تطبيق عقوبة الإعدام في الحالات التي قد تنطبق فيها. وأبدت اهتمامها بمعرفة ما إذا كان لدى المقررة الخاصة أي معلومات جديدة بشأن عملية تعديل القانون الجنائي للبلد.

١١٧ - **السيد تاراندا** (بيلاروس): قال إن بلده يرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإيرانية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذها للتوصيات الناشئة عن دورات الاستعراض الدوري الشامل، وتعزيزها للتشريعات الوطنية، واعتمادها ميثاق حقوق المواطنين، وتعاونها مع مجلس حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن المكلفين بولايات خاصة ببلدان محددة لا تعترف بها الحكومات المعنية لا يسمح لهم بالتنقل داخل البلد وليسوا محايدين. فمهامهم المتعلقة بالرصد قاصرة على جمع المعلومات من مصادر ثانوية أو غير جديرة بالثقة، مما ينشأ عنه روايات من جانب واحد لا تمثل بحق حالة حقوق الإنسان الحقيقية على أرض الواقع. ودعا اللجنة ومجلس حقوق الإنسان إلى وقف نظرهما المسيّس في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

١١٨ - **السيدة كيو جيهاو** (الصين): قالت إن حكومة بلدها تدعو باستمرار إلى الحوار البنَّاء والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل حتى يمكن حماية وتعزيز حقوق الإنسان بصورة فعالة وحل النزاعات في ذلك المجال. وأضافت المتكلمة قائلة إن وفد بلدها يعترض على فرض إنشاء الإجراءات الخاصة دون موافقة البلدان المعنية، مما لا يفضي إلى الحوار والتعاون، ولا ييسر تعزيز حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

١١٩ - وأردفت قائلة إن الصين ترحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإيرانية وتُقَدِّر التدابير التي اتخذتها بشأن الأقليات في إطار ميثاق حقوق المواطنين، وتنفيذها توصيات حقوق الإنسان الخاصة بالبلد، وتوجيهها الدعوة للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للقيام بزيارة للبلد.

١٢٠ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يأمل في أن يظل المجتمع الدولي موضوعياً في آرائه بشأن التقدم الذي أحرزته إيران والتحديات التي تواجهها، وأن يحترم التقاليد الدينية والثقافية لذلك البلد، وأن يقوم بدور بنَّاء في مجال حقوق الإنسان فيه.

١٢١ - **السيد كاستيو سانتانا** (كوبا): قال إن الدوافع السياسية الواضحة التي يستند إليها إنشاء الولاية لا تتفق مع روح التعاون والحوار المحترم اللذين ينبغي أن يكونا علامة مميزة للجنة الثالثة. فهذه المبادرات، التي يضطلع بها بدون موافقة الدولة المعنية وعلى حساب الجهود المبذولة للاحتفاظ بعلاقات تعاون مع آليات حقوق الإنسان العالمية الأساسية، هي عقبة في طريق إقامة تعاون دولي حقيقي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وحث الدول الأعضاء على توحيد جهودها من أجل كفالة عدم إفساد المناخ الدولي للتصدي لهذه المسائل بالانتقائية والتلاعب. وأضاف قائلا إن بعض البلدان مصممة على تسييس المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٢٢ - **السيدة سيبالاينين** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعهدات الحكومة الإيرانية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وكفالة حرية الرأي والتعبير والاجتماع وتعترف بالتغييرات التشريعية والإدارية الحاصلة. بيد أن حالة حقوق الإنسان لا تزال مدعاة للقلق. ويجب اتخاذ إجراءات لتحويل هذه التعهدات إلى نتائج ملموسة. وأضافت المتكلمة قائلة إن الاتحاد الأوروبي يحث جمهورية إيران الإسلامية على إلغاء عقوبة الإعدام، وبخاصة بحق الجانحين الأحداث. فالقانون الإيراني يسمح بفرض عقوبة الإعدام على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات، التي تمثل غالبية عمليات الإعدام، وعلى ما يسمى بجرائم الزنا، وممارسة الجنس قبل الزواج، والردة، والتجديف، والجنسية المثلية. وطلبت من المقررة الخاصة تقديم تفاصيل عن التعديلات على قانون مكافحة المخدرات التي يمكن، حال اعتمادها، أن تستعيض عن عقوبة الإعدام بأحكام بالسجن في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات.

١٢٣ - **السيد دفوراك** (تشيكيا): قال إن وفد بلده يرحب بالتغييرات الإيجابية الحاصلة في حالة حقوق الإنسان، وبخاصة اعتماد ميثاق

حقوق المواطنين، وارتفاع معدل المشاركة في الانتخابات الرئاسية والمحلية. واستدرك قائلا إن وفد بلده لا يزال يساوره قلق عميق بسبب انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك بحق الأحداث الجانحين. وأضاف قائلا إن المقررة الخاصة، قد اجتمعت، كما ذكر في تقريرها، مع السلطات الإيرانية ومنظمات المجتمع المدني العاملة داخل جمهورية إيران الإسلامية وخارجها؛ وإن وفد بلده يود معرفة ما يمكن القيام به لتعزيز هذا الحوار.

١٢٤ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يعارض بشدة الإجراءات المتعلقة ببلدان محددة، والتي تحركها دوافع سياسية وتتسم بالتصادمية. وإن مسائل حقوق الإنسان ينبغي مناقشتها بطريقة محايدة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، وليس في اللجنة الثالثة، وينبغي الاعتراف بالجهود الإيجابية والبنَّاءة التي تبذلها جمهورية إيران الإسلامية، وعدم تشجيع محاولات فرض ضغوط غير منصفة عليها.

١٢٥ - **السيدة غونزاليس تولوسا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن وفد بلدها يرفض الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان لأغراض سياسية، ويعارض استخدام الإجراءات الخاصة ببلدان محددة، الذي يُعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ العالمية، والموضوعية، وعدم الانتقائية. وأشارت إلى أهمية التعاون والحوار لكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فحثت الدول الأعضاء على مواكبة التقدم الذي تحقق في إطار مجلس حقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل هو أنسب أداة لتناول مسائل حقوق الإنسان.

١٢٦ - **السيدة تشيكيتشي** (زمبابوي): قال إن وفد بلده يساوره القلق بشأن ممارسة تقديم تقارير واتخاذ قرارات بشأن بلدان محددة. وإن الحوار هو أفضل وسيلة لتعامل المجتمع الدولي مع جمهورية إيران الإسلامية، أو أي دولة أخرى في الحقيقة. وقد اعترفت المقررة الخاصة بأن الجمهورية الإيرانية تعاونت مع ولايتها؛ وذلك، في رأيه، يستبعد الحاجة إلى التقارير والقرارات التي تخص بلدان بعينها في المستقبل. ولا يزال التعاون البنَّاء خيارا أصلح من النُهُج التصادمية والتي تفضي إلى نتائج عكسية.

١٢٧ - **السيدة جاهانغير** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن اجتماعاتها مع ممثلي الجمهورية الإيرانية كانت مفيدة للغاية وساعدت على إيجاد فهم متبادل. وحثّت الحكومة على ترتيب زيارة قطرية حتى يتسنى لها أن تفهم بشكل أفضل الحالة التي لا يمكن أن تُحل إلا عن طريق الحوار. أما بالنظر إلى عدم مراعاة الحكومة لحقوق الإنسان في بعض المجالات الهامة، مثل مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، فهي ترى أنه قد يكون من المفيد أيضا أن يزور البلد أحد المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة.

١٢٨ - وردا على السؤال المتعلق بمدى مصداقية مصادر معلوماتها، قالت إن الإيرانيين المقيمين داخل وخارج البلد يتصلون بها بأعداد كبيرة ويمدونها بالمعلومات معرِّضين أنفسهم لمخاطر كبيرة. ويتم التدقيق في جميع المعلومات التي ترد إليها ولا يتم إدراجها ضمن تقاريرها قبل التحقق من صحتها. أما فيما يتعلق باستجابة الحكومة للبلاغات، قالت إنها لا تشعر بأن معدل الاستجابة منخفض، والواقع أنها تلقت ردودا على ٢٠ بلاغا مما مجموعه ٢٨ بلاغا، وهذه تُعد استجابة عالية نسبيا.

١٢٩ - واسترسلت قائلة إن حقوق المرأة تعد شاغلا حقيقيا. فما زال النساء يواجهن تمييزا في الحياة الخاصة والعامة على السواء. ويجب إلغاء القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة، وذلك ليس بالأمر السهل بالنظر إلى النظام التشريعي المطبق. وميثاق حقوق المواطنين شامل، وإذا ما أُنفذ فإنه سيحرز تقدما كبيرا نحو تحسين الحالة. وقد أنشئت آلية لتنفيذ الميثاق، ولكنها لم تحقق أي نتائج بعد. والتعامل مع الحكومة بالغ الأهمية. ومسألة حرية التعبير تأتي على رأس جدول أعمالها. وأعربت على وجه الخصوص عن قلقها بشأن الجهود المبذولة لترهيب الناس، حتى الذين يقيمون في بلدان أخرى.

١٣٠ - وفيما يتعلق بعمليات الإعدام على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات، فقد صدر تشريع لا يفرض عقوبة الإعدام إلا على المدانين بالاتجار بكميات كبيرة من المخدرات، الأمر الذي يُتوقع أن يخفض عدد عمليات الإعدام. وهناك أيضا تشريع قيد الإعداد بشأن إعدام الجانحين الأحداث تأمل أن يصدر قريبا. وأضافت المتكلمة قائلة إن الحكومة قامت بدور إيجابي في حالة حدثين جانحين كانا على قائمة الإعدام وأرجئ إعدامهما بفضل جهود الحكومة في الحصول على عفو من قِبَل أسر الضحايا.

١٣١ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه كان يمكن إعداد تقارير أكثر موضوعية ومغلوطا بدرجة أقل عن بعض الذين نصَّبوا أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان وتكلموا دعما للولاية، وهما الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. ويبدو أن وفد الولايات المتحدة يعاني من فقدان ذاكرة تاريخي. إذ يشمل

التاريخ القريب انتهاكات سادية صارخة للسجناء، ويشمل التعذيب، والاختطاف، والهجمات الاستباقية، والاستخبارات الكاذبة والملفَّقة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الولايات المتحدة آخر نظام للفصل العنصري في العالم، وهو إسرائيل.

١٣٢ - وفي الوقت ذاته، تقتل المملكة العربية السعودية من الأطفال في اليمن أكثر مما قتله تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة معا، وتؤجج النزعة المذهبية في الخليج الفارسي والشرق الأوسط. وأوجه الشبه بين الفظائع التي ترتكبها المملكة العربية السعودية والدولة الإسلامية في العراق والشام، مثل قطع الرؤوس والصلب، ليست من قبيل الصدفة، إذ أن لها جذورا في أيديولوجية مشتركة بينهما ونظرة عالمية تعتبر المسلمين الآخرين وغير المسلمين كفاراً وزنادقة. وللمملكة العربية السعودية سجل بغيض فيما يتعلق بحقوق الإنسان يشمل قطع رؤوس المعارضين السياسيين المسالمين والقيام بحملات منهجية ضد الشيعة. وفضلا عن ذلك، فإن كل الجماعات الإرهابية الرئيسية تقريبا، من تنظيم القاعدة والجماعات المنبثقة عنه في الجمهورية العربية السورية إلى الجماعات الأخرى الموجودة في أفريقيا وأوروبا وآسيا، هي جماعات تهتدي بتعاليم منشؤها المملكة العربية السعودية.

١٣٣ - وفيما يتعلق بمسألة القيام بزيارة قطرية، قال إن حكومة بلده ترحب بالمقررة الخاصة إذا كان هناك مقرر خاص لكل دولة عضو. وأضاف قائلا إنه يطعن بقوة في الحجة التي ساقتها المقررة الخاصة بشأن صحة مصادر معلوماتها. وستظل حكومة بلده على اعتقادها بأن ولاية المقررة الخاصة تؤدي إلى نتائج عكسية على صعيد النهوض بحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٥.